الخصمُ والجلّادُ والحكمُ

ديوان القضاء والمظالم في تنظيم داعش

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

المقدّمة	4
المنهجية	5
خلفية تاريخية	6
أهمية ديوان القضاء والمظالم في صنع القرار	8
تأكيد من مصادر أخرى	9
فرض الديوان للعقوبات	11
عمليات التطهير الداخلية	13
مجالات لمزيد من التحقيق	14
الخلاصة والنتائج المتعلقة بالمساءلة	15
الملاحق	16

المقدّمة

يُعرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (يشار إليه هنا «تنظيم داعش») على نطاق واسع باستخدام العقوبات الوحشية والقديمة التي عززتها التغطية الإعلامية وتصوير وسائل التواصل الاجتماعي لقطع الرؤوس والرجم والصلب وبتر الأطراف، من بين عقوبات أخرى.[1] وبرّر تنظيم داعش هذه الوحشية بتفسيره للشريعة الإسلامية وأشاد هيكلاً استبدادياً– شمل القضاء – ركّز على إضفاء الشرعية على فرض هذه الأساليب.[2]

في خضم الهيكل البيروقراطي المعلن لتنظيم داعش، والموجود تحت الخليفة ومجلس الشورى وفوق المحاكم والدواوين المحلية، يقع ديوان القضاء والمظالم وهو أحد الدواوين الأربعة عشر التي تتكوّن منها إدارة التنظيم.

كان الدور المعلن لديوان القضاء والمظالم هو سماع الشكاوى ضد المسؤولين العامين في تنظيم داعش ومقاتلي التنظيم.[3] غير أن المراجعة التي أجراها المركز السوري للعدالة والمساءلة لوثائق تنظيم داعش تشير إلى أن هذا الديوان لعب دوراً أكثر مركزية في حوكمة التنظيم، إذ أشرك نفسه في جميع أشكال اتخاذ القرارات التي تنطوي على مسائل إدارية ومدنية وجنائية. وشمل ذلك تنظيم تكنولوجيا الاتصالات والاحتفال بالأعياد الدينية وكذلك تحرير محاضر الاستجواب وفرض أحكام الإعدام. وعلاوة على ذلك، فإن موقعه في التراتبية الهرمية أعلى من هيئات مثل المحاكم الإسلامية ومحاكم الشريعة يشير إلى وجود اختصاص أوسع من ذلك الذي سبق أن ادّعاه التنظيم. وفي هذا الصدد، يبدو أن تنظيم داعش قد سار على النهج التنظيمي للحكومة السورية التي عزّزت السيطرة داخل أجهزتها الأمنية من خلال التغلغل في جميع مجالات الحياة السورية.[4] وتُعتبر هذه الاستنتاجات مهمة لفهم تنظيم داعش كمنظمة إجرامية ولإسناد المسؤولية عن الجرائم الدولية التي ارتكبها أفراد من هذا التنظيم.

يوصي المركز السوري للعدالة والمساءلة بأن تعطي وحدات جرائم الحرب المتخصصة أولوية التحقيق مع أعضاء ديوان القضاء والمظالم وملاحقتهم قضائياً بالنظر إلى الدور الهام الذي لعبوه في منظومة الانتهاكات الخاصة بتنظيم داعش. وتعزيزاً لهذا العمل، يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة تحليل ما في جعبته من وثائق تنظيم داعش ليجمع ويشارك مع آليات العدالة أسماء أعضاء هذا الديوان التي يتم العثور عليها في هذه الوثائق.

1 انظر على سبيل المثال، باتريك كوكبورن، الحياة في ظل تنظيم داعش: الواقع اليومي للحياة في «الخلافة» الإسلامية بقوانين القرن السابع الميلادي، أساليب حديثة للغاية وعنف لا يعرف الرحمة، صحيفة الإندبندنت (15 آذار/مارس، 2015)، https://www.independent.co.uk/news/world/mid-dle-east/life-under-isis-the-everyday-reality-of-living-in-the-islamic-caliphate-with-its-7th-century-laws-10109655.html؛ انظر أيضاً مارا ريفكين، الأسس القانونية للدولة الإسلامية 5 (مشروع بروكينغز حول العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، تموز/يوليو 2016)، يمكن الوصول إليه على الرابط: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Brookings-Analysis-Paper_Mara-Revkin_Web.pdf.

2 ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 6.

3 للاطلاع على مصادر تناقش الهيكل الإداري والنظام القضائي لتنظيم داعش، انظر أيمن التميمي، التطور في إدارة الدولة الإسلامية: الدليل الوثائقي، 9 وجهات نظر حول الإرهاب 117، 12 (آب/أغسطس 2015)؛ اللواء الركن المتقاعد الدكتور عماد علوّ، تجربة إدارة «دولة الخلافة» التي أعلنها تنظيم «تنظيم داعش» في 29 حزيران/يونيو، 2014 (20 نيسان/أبريل، 2019)، https://www.europarabct.com/50923-2/؛ خلافة القانون: كيف يطبق تنظيم داعش الخلافة الإسلامية؟ راقب (16 نيسان/أبريل، 2015)، http://raqeb.co/2015/04/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%B7%D8%A8%D9%82-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%9F [يشار إليه لاحقاً تقرير راقب]؛ أندرو إف. مارتش ومارا ريفكين، خلافة القانون: القواعد الأساسية لتنظيم داعش، الشؤون الخارجية (15 نيسان/أبريل، 2015)، https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-04-15/caliph-ate-law?cid=rss-rss_xml-caliphate_of_law-000000 (النسخة الإنجليزية الأصلية لمقال راقب)؛ نور أيوب، هيكلية «داعش» إلى العلن: أخطأتم قراءتنا، الأخبار (9 تموز/يوليو، 2016)، https://al-akhbar.com/Syria/216434؛ سارة برايك، كيف يحكم تنظيم داعش، إن واي بوكس (5 شباط/فبراير، 2015)، https://www.nybooks.com/articles/2015/02/05/how-isis-rules/، وميكائيل إيكمان، تقرير تقييم سيادة القانون: سوريا 2017 35-132 (ائتلاف المساعدة القانونية الدولي، 2017)، متاح على: http://www.ilacnet.org/wp-content/uploads/2017/04/Syria2017.pdf.

4 انظر عموماً المركز السوري للعدالة والمساءلة، للجدران آذان: تحليل وثائق سرية من أجهزة الأمن السوري (أيار/مايو 2019).

المنهجية

في أيار/مايو ٢٠١٩، حصل المركز السوري للعدالة والمساءلة من ناشط محلي، غير تابع لأي مجموعة مسلحة، على نسخ من ٢٧٧ من الوثائق الداخلية لتنظيم داعش، تم جمعها من مكاتب إدارية مهجورة لتنظيم داعش في الطبقة، في محافظة الرقة، داخل مقر الخلافة التي أعلنها التنظيم. وتأكّد المركز السوري للعدالة والمساءلة من هوية الناشط وكذلك من حقيقة أن هذا الفرد قد أتيحت له الفرصة للحصول على الوثائق من معاقل التنظيم السابقة. ولم يطلب الناشط أو يحصل على أي مقابل مالي من المركز لقاء هذه الوثائق.

وليس لدى المركز السوري للعدالة والمساءلة إمكانية الوصول إلى الوثائق الأصلية. ولكن، استناداً إلى العناوين الموجودة في الوثائق واللغة المستخدمة والكتابة بخط اليد والمقارنات مع وثائق تنظيم داعش الأصلية الأخرى الموجودة في عهدة منظمات شريكة، تحقّق المركز من أن الوثائق هي نُسَخ طِبق الأصل وغير معدّلة. واستشار المركز كذلك خبيراً في التنظيمات السورية المتطرفة الذي أيّد هذا التقييم.

واستعرض المركز السوري للعدالة والمساءلة كل وثيقة من الوثائق الـ ٢٧٧، مع ملاحظة ظهور اسم ديوان القضاء والمظالم، (يشار إليه لاحقاً «الديوان»)، على ترويسة ٢٤ وثيقة. ونظراً لانتشار اسم الديوان في مختلف الوثائق، أجرى المركز السوري للعدالة والمساءلة تحليلاً أعمق لهذه المجموعة الفرعية للتوصل إلى فهم لدور الديوان ومهامه واختصاصه. وإدراكاً لخطر التحيز في اختيار العينة، قام المركز بمقارنة مجموعته مع أرشيفات أخرى لوثائق تنظيم داعش متاحة علانية أو بشكل خاص، بما في ذلك من خلال التشاور مع برنامج التطرف التابع لجامعة جورج واشنطن، وكذلك مراجعة الوثائق أو التقارير حول وثائق من عنب بلدي، والأسوشيتد برس، ونيويورك تايمز، وأيمن جواد التميمي (صحفي مستقل). وبالإضافة إلى ذلك، استشار المركز خبيرين في الشريعة الإسلامية.

وتتضمن مجموعة الوثائق المختارة تفاصيل المهام الإدارية والقضائية الروتينية وتشمل: وثائق اعتقال، ووثائق إصدار أحكام، واعترافات، وإفادات شهود، وشهادات زواج، وملخصات قضايا، ومعلومات متعلقة بمحتجزين، وتقارير استجواب، وأوامر إفراج عن سجناء، وإفادات أشخاص مُدّعى عليهم.

وتم اختيار خمسة من هذه الوثائق لنشرها مع هذا التقرير مع إجراء حجب مناسب لبعض المعلومات لحماية وسلامة ضحايا محتملين.

خلفية تاريخية

الجدول 1. الشرح المفصل الذي يقدّمه تنظيم داعش لهيكله الإداري، بما في ذلك الديوان، كما هو منشور في «صرح الخلافة». **8**

تعود جذور النظام القضائي لتنظيم داعش، بما في ذلك ديوان القضاء والمظالم، وحتى استخدامه لمصطلح «ديوان»[5] في هيكله التنظيمي، إلى مؤسسات القرن السابع للميلاد في عصر الخلافة الأموية، حيث أنشأ الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ديوان المظالم ليكون بمثابة محكمة إدارية تحت ولاية الخليفة.[6] حيث نظر هذا الديوان في التظلمات ضد مسؤولي الدولة فيما يتعلق بقضايا الأموال العامة وقوانين الأراضي والأوقاف والشكاوى وجميع المسائل الأخرى التي اختارت الحكومة أن تصنّفها في إطار الشكاوى، والتي تُعرف مجتمعة باسم ولاية المظالم.[7]

5 روكميني كاليماتشي، ملفات تنظيم داعش، نيويورك تايمز (4 نيسان/أبريل، 2018)، https://www.nytimes.com/interactive/2018/04/04/world/middleeast/isis-documents-mosul-iraq.html، (للوصول باللغة العربية https://daraj.com/%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%83-%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A/).

6 ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 5؛ موسوعة برينستون للفكر السياسي الإسلامي 204 (جيرهارد بورينج، باتريشيا كرون، ماهان ميرزا ، وداد قاضي، محمد قاسم زمان، ديفين ج. ستيوارت، محررون، 2012)؛ مارتن شابيرو، الإسلام والاستئناف، 68 (CALI. L. REV. 350، 366 1980).

7 المصدر السابق.

8 يمكن الوصول إلى مقتطف الرسم البياني في: "صرح الخلافة"...تنظيم "الدولة" يشرح للمرة الاولى هيكليته الإدارية، عنب بلدي (7 تموز/يوليو، 2016)، https://www.enabbaladi.net/archives/89976.

وصف العديد من المحللين، بمن فيهم صحفيون ومتخصصون عسكريون وأكاديميون ومنظمات غير حكومية دولية، الهيكل التنظيمي للقضاء في تنظيم داعش بأنه عمودي يتّجه من أعلى إلى أسفل، كذلك في تفسيره وتطبيقه للشريعة الإسلامية.[9] ويشار إلى هيئات الديوان والمحاكم الإسلامية ومحكمة الحسبة (أو ديوان الحسبة) مجتمعة بالقضاء المركزي، ويخضع لسيطرة الخليفة ومجلس الشورى داخل التسلسل الإداري لتنظيم داعش.[10] ويفهم معظم الناس ديوان القضاء والمظالم في سوريا على أنه مجرد مكتب شكاوى (يقع في الرقة وحلب) كان يستمع إلى مظالم أولئك الذين يعيشون داخل المناطق التي سيطر عليها التنظيم، بما في ذلك المظالم ضد مسؤولي التنظيم ومقاتليه والأمراء المحليين.[11]

غير أن معظم هذه المعرفة تنبع من معلومات نشرها تنظيم داعش. في تموز/يوليو ٢٠١٦، على سبيل المثال، نشر التنظيم شريط فيديو ترويجي مدته ١٥ دقيقة بعنوان «صرح الخلافة»، يعرض بالتفصيل ويميط اللثام عن هيكله التنظيمي للعالم ويذكر فيه ديوان القضاء والمظالم على أنه مجرّد أحد الدواوين الأربعة عشر التي يتألف منها تنظيم «الدولة».[12]

تشير الوثائق التي حصل عليها المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى أنه على غرار سلفه من المحاكم الإدارية ذات الإشراف الواسع في القرن السابع للميلاد، فإن اختصاص هذا الديوان كان واسعاً إلى حدٍ كبير. ولكن السابقة التاريخية لم تتضمن أبداً الاختصاص الجنائي أو المدني أو الرقابة الإدارية على حياة المواطنين. لذلك، فإن إعادة إحياء هذا الديوان في يومنا هذا في ظل تنظيم داعش توضّح قطيعة نهائية للتقاليد عندما وسّع اسمه من ديوان المظالم إلى ديوان القضاء والمظالم، وهو اسم يدل على زيادة سلطته وسيطرته، بما في ذلك الاختصاص الجنائي والمدني والتنظيم الإداري للحياة في ظل التنظيم.[13]

9 انظر الهامش 3 أعلاه والنص المصاحب لها.

10 إيكمان، الهامش 3 أعلاه، صفحة 133؛ ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 26.

11 انظر الهامش 3 أعلاه والنص المصاحب له.

12 «صرح الخلافة»...تنظيم «الدولة» يشرح للمرة الاولى هيكليته الإدارية، عنب بلدي (7 تموز/يوليو، 2016)، https://www.enabbaladi.net/ar-chives/89976.

13 يمكن الوصول إلى مقتطف الرسم البياني في: "صرح الخلافة"...تنظيم "الدولة" يشرح للمرة الاولى هيكليته الإدارية، عنب بلدي (7 تموز/يوليو، 2016)، https://www.enabbaladi.net/archives/89976.

أهمية ديوان القضاء والمظالم في صنع القرار

بناءً على الوثائق، من الواضح أن ديوان القضاء والمظالم احتفظ باختصاص واسع لتقرير مصير الأفراد الذين كانوا يعيشون في ظل «الدولة الإسلامية». حيث أن انتشار اسم هذا الديوان عِبر مجموعة واسعة من الوثائق القضائية والإدارية الموحدة هو دليل على المسؤوليات والرقابة الواسعة للديوان في الرقة بل وأبعد منها،[14] مما يشير إلى أن الديوان كان أكثر من مجرّد مكتب شكاوى.

وتوضّح المجموعة الواسعة من الوثائق والقرارات موقعه الفعلي خارج نطاق المهام القانونية المفهومة سابقاً، بحيث يقع في مكان ما تحت مجلس الشورى، ولكن فوق بقية السلطة القضائية، مع القدرة على تحمل مسؤوليات تفوق مسؤوليات القضاة أو أعضاء السلطة القضائية، بالنظر في الشكاوى والمنازعات، ومراقبة القرارات والأحكام، وفي نهاية المطاف الحقوق القانونية لأولئك الذين يعيشون في الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم.

فيما يلي أمثلة على وثائق ورد فيها اسم الديوان:

(1) أوامر وبلاغات توقيف مختلفة، بما في ذلك من قبل الشرطة الإسلامية (انظر الملحق 1)؛

(2) وثائق إصدار أحكام، بما في ذلك أحكام الإعدام (انظر الملحق 2 و3)،

(3) إفادات اعتراف؛

(4) وثائق المحكمة الشرعية والمحكمة الإسلامية (انظر الملحق 4)؛

(5) شهادات الزواج؛

(6) محاضر القضايا والاتهامات؛

(7) معلومات عن محتجزين؛

(8) بيانات الإفراج عن سجناء؛

(9) محاضر الاستجواب.

يظهر اسم الديوان في بعض الوثائق (انظر الملحق ١ و٤) فوق اسمي المحكمة الشرعية والمحكمة الإسلامية، وكذلك فوق اسم الشرطة الإسلامية، مما يشير إلى أنه كان يحظى بموقع أعلى في التسلسل الهرمي فوق محاكم التنظيم. في الملحق ١، يظهر اسم الديوان في أمر توقيف صادر عن الشرطة الإسلامية في ١ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٥ في الطبقة. وإن أمر التوقيف هذا هو استمارة موحدة تحتوي على مدخلات لرقم القضية، ومنطقة اختصاص الشرطة الإسلامية، والاسم، وأسماء أفراد الأسرة، ورقم الهاتف ولقب الموقوف. ويَرِد في أمر التوقيف اسم رئيس الشرطة الإسلامية في منطقة الاختصاص حيث تم تسجيل الفرد وسجنه وفقاً للإجراءات المعتادة (في هذه الحالة، مدينة الطبقة). في أسفل أمر التوقيف، تشير الاستمارة إلى اسم محرّر أمر التوقيف، ويظهر تحته الختم الأزرق للدولة الإسلامية، خاصة لرئيس محكمة الطبقة.

في الملحق ٤، يظهر اسم الديوان أعلى استمارة موحدة مختلفة لإفادة الشهود. الاستمارة مؤرخة في ٢٠١٦ صادرة عن المحكمة الشرعية فيما يتعلق بقضية بضائع مصادرة. وتشير الاستمارة إلى معلومات حول منطقة الاختصاص، واسم القاضي، ومعلومات شخصية مفصلة للشاهد، بالإضافة إلى إفادة مدوّنة بالكامل. وإن الطبيعة البيروقراطية للوثائق ملفتة للنظر، مما يدعم النتائج التي توصل إليها بعض الصحفيين بأن تنظيم داعش كان معقداً إدارياً ومنظماً بشكل جيد.[15] ولكن اتساع نطاق الوثائق قيد الاستعراض هنا يشير إلى أنه، إلى جانب المهام الإدارية، كان للديوان دور مركزي في تنظيم الحياة اليومية والأنشطة المدنية وكذلك فرض العقوبات الجنائية وتنفيذها.

14 تشير الدلائل إلى أن الديوان قام بأداء مسؤولياته في حلب وكذلك في الموصل. انظر، على سبيل المثال إيكمان، الهامش 3 أعلاه، صفحة 133؛ أعداد الدواعش ومسميات فصائل التنظيم في الموصل، الأخبار (20 تشرين الأول/أكتوبر، 2016)، https://www.akhbaar.org/home/2016/10/219174.html.

15 انظر على سبيل المثال، كاليماتشي، الهامش 5 أعلاه.

تأكيد من مصادر أخرى

يتم تدعيم هذا الاستنتاج من خلال مراجعة وثائق التنظيم المتاحة للجمهور من سوريا وكذلك العراق.

يحتوي الأرشيف المتاح للجمهور الصادر عن أيمن جواد التميمي، وهو صحفي عراقي- بريطاني، على أكثر من ٢٠ وثيقة تُظهر موقع الديوان في الترتيب الهرمي للتنظيم فوق المحاكم الشرعية والشرطة الإسلامية في الرقة ودير الزور، فضلاً عن المحكمة الأمنية.[16] ومن بين وثائق التميمي، يظهر ختم الديوان على تقارير المعاملات والأنظمة الخاصة ببيع السبايا، وهو مصطلح يشير إلى الإماء.[17] ويوجد ختم أحمر في أعلى هذه الوثائق، مفاده: تم التحقق من الرقابة الداخلية، وهو إشارة محتملة إلى أن الديوان مارس الرقابة على عمليات الاتّجار بالجنس والعبودية.[18]

كان الموضوع المشترك بين هذه الوثائق الصادرة عن الديوان هو التمييز ضد الأقليات الدينية. حيث تثبت إحدى الوثائق قيام الديوان بجمع الجزية وغيرها من الشروط التمييزية المفروضة على المسيحيين أو اليهود (أهل الذمة) الذين يعيشون تحت سلطة الدولة الإسلامية.[19]

وتشمل الأمثلة الأخرى وثيقة حصلت عليها المؤسسة الإخبارية «عنب بلدي» من إصدار فيديو نُشر في ٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٥ من قبل التنظيم بعنوان «إقامة حكم الله في نصارى مدينة القريتين».[20] حيث يظهر اسم الديوان على «عقد الذمة»، بإعلان حكم التنظيم على المسيحيين في مدينة القريتين، محافظة حمص.[21] ويظهر في وثيقة أخرى حصلت عليها صحيفة نيويورك تايمز دليلاً من ٢٧ صفحة يوضّح خطة تنظيم داعش لمصادرة ممتلكات من مجموعات

16 يأتي الدعم القوي لأهمية هذا الديوان لحكم تنظيم داعش من اثنتين وعشرين وثيقة من وثائق تنظيم داعش جمعها أيمن جواد التميمي في أرشيف أولي للوثائق الإدارية تم جمعها من مصادر عبر الإنترنت وكذلك من التميمي نفسه من المنطقة الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في شمال سوريا. انظر مدونة أيمن جواد التميمي، https://www.aymennjawad.org/about/؛ انظر أيضاً، أيمن جواد التميمي، جمعية دراسات الشرق الأوسط ووثائق الدولة الإسلامية – علامَ التدمّر؟ مدونة أيمن جواد التميمي (8 تشرين أول/أكتوبر، 2018)، http://www.aymennjawad.org/21677/the-middle-east-studies-association-and-islamic («إن المقاربة في هذه الورقة هو الاعتماد ليس فقط على بيانات أوسع مستمدة من مصادر مفتوحة والشهادات التي تم جمعها ولكن أيضاً على مئات من وثائق الدولة الإسلامية الداخلية التي تم جمعها من قبل هذا المؤلف بمرور الوقت. حيث تم جمع العديد من هذه الوثائق الداخلية لأول مرة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي، نشرتها مصادر لمجموعة متنوعة من التوجهات لكل من المؤيدين والمناهضين الدولة الإسلامية، مثل حسابات شخصية يديرها أعضاء الدولة الإسلامية وأنصارها داخل أراضي التنظيم، بالإضافة إلى صفحات ناشطين إعلاميين مخصصة لتغطية منطقة معينة خاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية.»)؛ أيمن التميمي، خلافة تحت الضغط: أدلة وثائقية، CTC SENTINEL 9 1 (نسان/أبريل 2016)، https://ctc.usma.edu/app/uploads/2016/04/CTC-SENTINEL-Vol9Iss421.pdf («في حالتي، جمعت أكبر عدد ممكن من وثائق تنظيم داعش من منطقة كانت خاضعة لسيطرة التنظيم في ريف حلب الشمالي في شمال سوريا.»). وفيما يتعلق بالأدلة الوثائقية المذكورة، انظر النماذج الإيضاحية (41T, 12W, 17S, 17T)، التي يمكن العثور عليها في أرشيف الوثائق الإدارية للدولة الإسلامية لأيمن جواد التميمي (تابع 4-)، مدونة أيمن جواد التميمي (28 آب/أغسطس، 2017)، http://www.aymennjawad.org/2017/08/archive-of-islamic-state-administrative-documents-3 [يشار إليها لاحقاً «التميمي 4»]؛ أيمن جواد التميمي، أرشيف الوثائق الإدارية للدولة الإسلامية (تتمة)، مدونة أيمن جواد التميمي (11 كانون الثاني/يناير، 2016)، http://www.aymennjawad.org/2016/01/archive-of-islamic-state-administrative-documents-1 [يشار إليه لاحقاً «التميمي 2»]. تظهر وثائق مثل النموذج الإيضاحي (42H) و(43A) أيضاً أن هذا الهيكل متطابق داخل الإدارة العراقية لتنظيم داعش، لأن هذه الوثائق مرتبطة بالشرطة الإسلامية في الرطبة، العراق، على سبيل المثال، المصدر السابق.

17 التميمي 2، الهامش 15 أعلاه (كما هو موضح في النموذج الإيضاحي 44 ب وج)؛ انظر أيضاً روكميني كاليماتشي، تنظيم داعش يكرّس لاهوت الاغتصاب، نيويورك تايمز (13 آب/أغسطس 2015)، https://www.nytimes.com/2015/08/14/world/middleeast/isis-enshrines-a-theology-of-rape.html.

18 التميمي 2، الهامش 15 أعلاه.

19 المصدر السابق؛ انظر أيضاً أيمن جواد التميمي، عهد الأمان الذي أعطته الدولة الإسلامية في العراق والشام لنصارى الرقة، SYRIA COMMENT (26 شباط/فبراير، 2014)، http://www.aymennjawad.org/14472/the-islamic-state-of-iraq-and-ash-sham-dhimmi.

20 «الدولة الإسلامية» تقيم «حكم الله» في مسيحي القريتين، عنب بلدي (9 آذار/مارس، 2015) https://www.enabbaladi.net/archives/43953.

21 المصدر السابق.

الأقليات الدينية.[22] حيث تشير إلى أمر صادر عن الديوان يأذن بمصادرة الممتلكات المملوكة لغير السنّة الذين يعيشون في الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم، بما في ذلك الشيعة والمرتدين والمسيحيين والنصيريين واليزيديين.[23]

وبالإضافة إلى ذلك، يظهر اسم الديوان في شهادات الوفاة مثل تلك التي نشرتها الأسوشيتد برس في حزيران/يونيو ٢٠١٥،[24] حيث يظهر اسم الديوان، على شهادة وفاة بثينة إبراهيم، فوق اسم المحكمة الإسلامية لولاية نينوى.[25] إذ بعد اعتقالها بسبب علاقاتها الحكومية، سعى زوجها للتواصل مع عضو التنظيم المحلي الذي كان قائد قوات تنظيم داعش في المنطقة لإطلاق سراحها.[26] وبدلًا من ذلك، تم إعطاؤه شهادة وفاتها – وهي وثيقة موحدة تؤكد وفاتها بحسب المحكمة الإسلامية، ولكنها لا تقدم أي تفسير إضافي – وهي ظاهرة تشبه إلى حد بعيد ممارسات الحكومة السورية.[27]

كما نظّم الديوان مسائل عادية مثل استخدام الهواتف وأجهزة التلفزيون المتصلة بالأقمار الصناعية.[28] وتم تضمين مسائل أخرى نظّمها الديوان في بلاغات منفصلة للإعلان عن التاريخ الرسمي لعيد الفطر وتحديد سعر الخبز في حلب.[29]

22 كاليماتشي، الهامش 5 أعلاه.

23 المصدر السابق.

24 برام جانسين، وآخرون، الحياة في ظل الدولة الإسلامية، أسوشييتد بريس (4 حزيران/يونيو، 2015)، http://interactives.ap.org/2015/inside-islam-ic-state/؛ انظر أيضاً: أوراق الموصليين الثبوتية الصادرة عن داعش من يعترف بها؟ صحيفة المدينة (11 أيلول/سبتمبر، 2016)، https://www.al-madina.com/article/477985 (مناقشة شهادات الزواج وبطاقات الهوية والإشارة الى إصدار الديوان لهذه الوثائق).

25 المصدر السابق.

26 المصدر السابق.

27 المصدر السابق؛ انظر أيضاً «للجدران آذان»، الهامش 4 أعلاه، صفحة 17.

28 التميمي 2، الهامش 15 أعلاه (كما هو موضح في النموذج الإيضاحي J15) و(J18G))؛ أيمن جواد التميمي، جوانب إدارة الدولة الإسلامية (داعش) في محافظة نينوى: الجزء الثاني، مدونة أيمن جواد التميمي (20 كانون الثاني/يناير، 2015)، http://www.aymennjawad.org/15952/aspects-of-islam-ic-state-is-administration-in [يشار إليه لاحقاً «التميمي نينوى الجزء الثاني»]. بالإضافة إلى ذلك، بالعمل مع ديوان الصحة، أصدر الديوان إنذاراً نهائياً في محافظة نينوى العراقية للأطباء وأساتذة الطب للعودة إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في غضون عشرة أيام. المصدر السابق. (كما هو موضّح في النموذج الإيضاحي «D»).

29 داعش» يعلن غداً الثلاثاء أول أيام عيد الفطر، الشرق (13 تموز/يوليو، 2015)، https://www.al-sharq.com/article/13/07/2015/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B7%D8%B1؛ أيمن جواد التميمي، أرشيف الوثائق الإدارية للدولة الإسلامية، مدونة أيمن جواد التميمي (27 كانون الثاني/يناير، 2015)، http://www.aymennjawad.org/2015/01/archive-of-islamic-state-administrative-doc-uments [يشار إليه لاحقاً «التميمي 1] (النموذج الإيضاحي 9S يعلن عن مشاهدات الديوان لهلال شوال إيذاناً بنهاية شهر رمضان 2014). ويمكن أن تخضع مراقبة أسعار الممتلكات العقارية والخبز أحياناً أيضاً إلى اختصاص الديوان كما هو موضح في النموذج الإيضاحي J1 بشأن أنظمة الإيجار لأصحاب العقارات السكنية والتجارية في محافظة الأنبار في العراق والنموذج الإيضاحي 100 بشأن أنظمة أسعار الخبز في حلب. التميمي الأول، الهامش 28 أعلاه.

فرض الديوان للعقوبات

سب الله سبحانه وتعالى	القتل
سب الرسول صلى الله عليه وسلم	القتل حتى وإن تاب
سب الدين	القتل
الزنا	الرجم بالحجارة حتى الموت للمحصن جلد ١٠٠ جلدة لغير المحصن وتغريب عام
اللواط	قتل الفاعل والمفعول به
السرقة	قطع اليد
شرب الخمر	الجلد ٨٠ جلدة
القذف	الجلد ٨٠ جلدة
التجسس لصالح الكفار	القتل
الردّة عن دين الإسلام	القتل
قطع الطريق	1. فمن قتل وأخذ مالاً، قتل وصلب 2. ومن قتل: تحتم قتله 3. ومن أخذ مالاً، قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى 4. ومن أخاف الناس، نفي في الأرض

الجدول ٢. جرائم الحدود الصادرة عن تنظيم داعش في محافظة حلب السورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،[30]

لم يوسّع ديوان القضاء والمظالم اختصاصه فحسب، بل مارس تلك السلطة الناتجة عن ذلك بوحشية. بموجب الشريعة الإسلامية، تُعرف الجرائم المذكورة في القرآن الكريم بأنها حدود ولها عقوبات محددة سلفاً.[31] وكما هو موضح في الجدول ٢، أعلن التنظيم في إعلانه عن الحدود في حلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أن ثماني جرائم حدود خضعت لفرض عقوبات تتراوح بين الرجم والجلد والبتر وعقوبة الإعدام.[32] ومن جانب آخر، فإن الجرائم التي لم يرد ذكرها في القرآن تخضع لعقوبات التعزير، التي يتمتع القضاة وغيرهم من مسؤولي التنظيم بسلطة تقديرية للبت فيها بشكل مستقل.[33]

30 ريفكين، الهامش 2 أعلاه، صفحة 17 (هذا الجدل هو تمثيل بياني لترجمة الوثيقة التالية: https://web.archive.org/web/20160323231702/http://www.vetogate.com/upload/photo/gallery/79/7/560x1000/921.jpg)؛ انظر أيضاً التميمي 1، الهامش 28 أعلاه (يقدم النموذج الإيضاحي 1C الترجمة الإنجليزية للوثيقة الأصلية).

31 تقرير راقب، الهامش 3 أعلاه؛ ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 31-30؛ تشارلز كاريس وصامويل رينولدز، تقرير الأمن في الشرق الأوسط 22: حكم تنظيم داعش في سوريا (معهد دراسات الحرب، تموز/يوليو 2014)، يمكن الوصول إليه على: http://www.understandingwar.org/sites/default/files/ISIS_Governance.pdf؛ المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، العدالة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة (1 حزيران/يونيو، 2016)، https://www.ofpra.gouv.fr/sites/default/files/atoms/files/6_didr_syrie_la_justice_dans_les_territoires_hors_du_controle_gouvernemental_ofpra_01062016.pdf؛ هاد، مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية على الإنترنت، http://www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/t125/e757.

32 الهامش 29 أعلاه والنص المصاحب لها.

33 الهامش 30 أعلاه والنص المصاحب لها.

فرض التنظيم هذه العقوبات بحرية من خلال هيئات قضائية وإدارية مثل هذا الديوان. على سبيل المثال، الملحق ٢ هو استمارة موحدة تفرض عقوبة الإعدام على رجل متهم بشتم الذات الإلهية أثناء مشادة مع زوجته. وخُتمت هذه الاستمارة بختم المحكمة الإسلامية في ولاية الرقة. وجاء هذا الحكم وفرض العقوبة وفقاً لإعلان تنظيم داعش بفرض عقوبة الإعدام على من «يسبّ الله سبحانه وتعالى».[34] وضمن مجموعة الوثائق التي تمت مراجعتها، تم إصدار حكم بالإعدام يحمل ترويسة الديوان وختم المحكمة الإسلامية في قضية مشابهة جداً حيث اتُهم المتهم بشتم الله أثناء مشاجرة مع طفل.

وتوفر الأدلة الوثائقية التي حصل عليها أيمن جواد التميمي أدلة إضافية على هذه العقوبات.[35] وتمثّل إحدى الوثائق (النموذج الإيضاحي ٤٢X) حكماً مصادقاً عليه لإعدام مدعى عليه يُمليه قاضٍ في ولاية الرقة، مؤيداً للحكم الصادر عن قاضٍ آخر لعقوبات الحدود والجرائم الجنائية. وتُظهر وثيقة أخرى (النموذج الإيضاحي ١٤D) أن الديوان فرض عقوبة الإعدام بسبب سبّ الله سبحانه وتعالى أو النبي صلى الله عليه وسلّم. وعُرضت القضية على الديوان من قبل ديوان الأمن العام بسبب سبّ النبي. حيث أُعدم المدعى عليه، أبو أحمد اللبناني، في النهاية من قبل ابنه، وهو مواطن لبناني عضو في التنظيم.[36]

وفي الملحق ٣، استمارة حكم موحدة أخرى، تفرض عقوبة ٥٠ جلدة علانية (إلى جانب تعليمات لإعادة البضائع إلى مالكها الشرعي، ودفع غرامة، والسجن لمدة شهر ونصف) على ثلاثة أفراد متهمين بالسرقة في الطبقة. وفي حين أن عقوبة السرقة هي قطع اليد، إلا أنه قد يتم فرض عقوبة بديلة بالجلد كعقوبة تعزيرية في حال كانت الأدلة غير كافية لإثبات الجريمة.[37] وتُظهر وثيقة أخرى أن سارقاً مشتبهاً به قد تعرض للجلد علانية تعزيراً في مدينة عانه العراقية.[38] وعلى الرغم من أن الرجال في هذه الحالات لم يفقدوا أيديهم، إلا أنه لا يمكن الزعم بأن هذا دليل على وجود رأفة من جانب الديوان. حيث قدّم أحد الجلادين السابقين لدى التنظيم وصفاً حياً لهذا النوع من العقوبة، موضحاً أنه كان يتم الجلد بحزام جلدي مرصّع بالمعادن بحيث يترك الضحية مغطى بالدماء والجلاد منهكاً من قوة الجُهد المبذول.[39]

وتوضّح هذه الأمثلة أن العقوبات القاسية على يد جلّادي التنظيم جاءت بناء على أوامر صادرة عن الديوان. وفي حين أن التنظيم قد يكون معروفاً بوحشيته، إلا أن ديوان القضاء والمظالم هو الذي لعب دوراً رئيسياً في إضفاء الشرعية على العنف من خلال فرض هذه العقوبات.

34 انظر التميمي 1، الهامش 28 أعلاه (النموذج الإيضاحي 1D هو «فرض عقوبة الإعدام بسبب سبّ الله سبحانه وتعالى» من قبل تنظيم داعش، الصادر في ولاية حلب فيما يشير التميمي إليه بأنه عصر «ما قبل الخلافة»). وتضمنت الوثائق التي استعرضها المركز السوري للعدالة والمساءلة وثيقة صادرة عن ديوان الحسبة والتي تضمنت تعهداً من قِبل موقوف بعدم تكرار «جريمة» «لعن الدين» على الرغم من أن هذه «الجريمة» يُعاقب عليها بالإعدام. وفي حين أن هذا التقرير قد ركّز على الكشف عن حقيقة اثنين من الفروع الثلاثة المزعومة للقضاء التابع لتنظيم داعش، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم الاختصاص المشترك ظاهرياً لديوان الحسبة بشأن قضايا «الأخلاق» والدين، مثل إنفاذ ومعاقبة جرائم الحدود. ويعكس غموض الاختصاص والرقابة هذه المهام والواجبات المتداخلة للأجهزة الأمنية التابعة للحكومية السورية.

35 يقدّم أيمن جواد التميمي مرة أخرى أدلة إضافية على هذه العقوبات في النموذج الإيضاحي (42X) و(41D). التميمي 4، الهامش 15 أعلاه؛ التميمي 2، الهامش 15 أعلاه؛ انظر أيضاً، لبنان: صور.. داعشي لبناني يعدم والده بتهمة الكفر في مدينة الرقة السورية بعد كمين نصب له، العالم اليوم (20 تشرين الأول/أكتوبر، 2015)، http://www.worldakhbar.com/middle-east/lebanon/39378.html.

36 المصدر السابق. انظر المزيد حول هذه القصة على: لبنان: صور.. داعشي لبناني يعدم والده بتهمة الكفر في مدينة الرقة السورية بعد كمين نصب له، العالم اليوم (20 تشرين الأول/أكتوبر، 2015) http://www.worldakhbar.com/middle-east/lebanon/39378.html.

37 ريفكين، الهامش 2 أعلاه، صفحة 17 (نقلًا عن الدولة الإسلامية، ولاية الفرات، «تعزير سارق لم تتوفر فيه شروط قطع اليد في مدينة عانة»، 28 شباط/فبراير 2016، https://web.archive.org/web/20160615182022/https://1.bp.blogspot.com/-6KdLS7jFE4I/VtMeopbBPSI/AAAAAAAB-Z0o/mTuGa5lAOCw/s1600/3.jpg)

38 المصدر السابق.

39 انظر على سبيل المثال، روكميني كاليماتشي، الخلافة: الفصل 3: الوصول، نيويورك تايمز (20 أيلول/سبتمبر، 2018)، https://www.nytimes.com/2018/09/20/podcasts/caliphate-transcript-chapter-three-the-arrival.html (في حلقة من بودكاست نيويورك تايمز «الخلافة»، تتحدث الصحفية روكميني كاليماتشي مع حذيفة، عضو سابق في داعش عن عقوبة الجلد.

عمليات التطهير الداخلية

تشير بعض التقارير إلى أن الديوان عاقب أعضاء التنظيم بالإضافة إلى المدنيين.[40] حيث يُظهر مقطع فيديو أنتجه التنظيم الاستماع إلى شكوى مدنية ضد مسؤول في التنظيم مما أدى إلى سجنه من قبل الديوان. ويصف تقرير آخر اجتماعات مجتمعية أسبوعية عُقدت في مدينة تل أبيض حيث استمع الديوان إلى المظالم.[41] ومع ذلك، هناك تقارير متضاربة فيما يتعلق بمدى إنصاف هذه الآلية لسماع المظالم.

ويزعم البعض أنه لم يتم فرض عقوبات استجابة لمظالم مدنية فيما يتعلق بإساءة استخدام السلطة وأنه في حال تم اتخاذ إجراء فإنه كان يقتصر على نقل المذنبين من عناصر التنظيم إلى مناطق أخرى خاضعة لسيطرة التنظيم.[42] واعتقد سوريون آخرون في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة التنظيم أن الديوان كان يعاقب أعضاءه بشكل انتقائي كوسيلة لاسترضاء الجمهور الذي طالب بالمساءلة، ولم يحدث ذلك إلا في ظروف شنيعة حقاً.[43]

وفي المقابل، هناك بعض الأدلة على أن الديوان استخدم آلية التظلم كوسيلة للقضاء على تهديدات محتملة. على سبيل المثال، قام التنظيم بإعدام قضاة اعتبرهم «متطرفين جداً» كما حدث في حالة قيام أحد القضاة بنشر الفتنة والشقاق، من خلال دعوته إلى عقوبات مفرطة أو تكفير الجهاديين الإسلاميين الآخرين أو الإعلان بأنهم مرتدون.[44] وفي رواية أخرى، أفاد أسير يمني من التنظيم أنه تم اعتقال العديد من أعضاء التنظيم أثناء فترة احتجازه بسبب تقديمهم شكاوى بشأن الفساد أو إساءة استخدام السلطة من قبل زملائهم من قادة التنظيم.[45]

ولا تشير الوثائق التي حصل عليها المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى ما إذا كان المتهمون المختلفون مدنيين أم أعضاء في التنظيم. لذلك، من خلال مجموعة البيانات هذه، يصعب التوصل إلى استنتاجات قاطعة حول هذه النقاط. ولكن هناك سبب يدعو للتشكيك في نزاهة واستقلال الديوان للنظر في المظالم المدنية.

40 ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 31.

41 ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 31.

42 إيكمان، الهامش 3 أعلاه، صفحة 133.

43 ريفكين، الهامش 1 أعلاه، صفحة 31.

44 المصدر السابق، صفحة 27.

45 فواز إيه. جرجس، تاريخ تنظيم داعش 200 (مطبعة جامعة برنستون 2016)

مجالات لمزيد من التحقيق

لا توضح الوثائق المتاحة حالياً على نحو تام الإجراءات الداخلية للقضاء التابع للتنظيم. على وجه الخصوص، في حين أن التراتبية الهرمية هي تفسير محتمل لهذه الوثائق وحقيقة أنها تصور الهيكل القضائي للتنظيم، إلا أنها ليست التفسير الوحيد. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول هذه النقطة للحصول على فهم تام لكيفية ارتباط ديوان القضاء والمظالم بالمحاكم الإسلامية ومحكمة الحسبة ومجلس الشورى ضمن التسلسل الهرمي الإداري للتنظيم. على سبيل المثال، قد يكون من المفيد أن نفهم في أي اتجاه تم إرسال الوثائق، مما يتيح توضيح التفسيرات البديلة لهيكلية هذه الوثائق.

وإن المجال الآخر الذي يحتاج إلى مزيد من التحرّي والبحث هو الأجهزة التي تنفذ الأوامر الصادرة عن الديوان. هل كانت شرطة الحسبة، أم مقاتلي التنظيم، أم مجموعة أخرى مسؤولة عن تنفيذ توجيهات الديوان؟ سيكون من المهم أيضاً تحديد الأفراد المعينين الذين شغلوا مناصب داخل هذه الكيانات للتأكد من المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات.

الخلاصة والنتائج المتعلقة بالمساءلة

في نهاية المطاف، تشير مركزية الصلاحيات المتعلقة بالحكم في ديوان القضاء والمظالم إلى أن تنظيم داعش ربما تبنى نظام الاضطهاد والسيطرة الأمنية الذي تتبعه الحكومة السورية والذي ادّعى أنه يرفضه.[46] على سبيل المثال، عملت أجهزة الأمن السورية فوق العديد من الوزارات والقطاعات الأخرى في الحكومة السورية لتعزيز سيطرة جهاز الأمن وصلاحياته.[47] وبناءً على مراجعة المركز السوري للعدالة والمساءلة لهذه الوثائق، يبدو أن التنظيم، سواء عن قصد أو دون قصد، قام بمحاكاة هذا التعزيز للصلاحيات داخل ديوان القضاء والمظالم.

وفي حين أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم ما إذا كان الدور الحقيقي للديوان قضائياً أو تنفيذياً بطبيعته، فإن هذه الوثائق تبين أنه كان له يد في جميع أشكال صناعة القرار، مما عزّز النظام الاستبدادي الذي عمل من خلاله.

وفي نقاشات المساءلة عن الجرائم الدولية في سوريا، فإن قادة التنظيم رفيعي المستوى بدءاً من الخليفة إلى مجلس الشورى إلى القادة العسكريين يأتون في الصدارة. غير أن ديوان القضاء والمظالم تربّع في قلب التسلسل الإداري للتنظيم، حيث أشرف على، ووحّد، الجوانب الرئيسية للقضاء وانتهاكه لحقوق الإنسان للمواطنين السوريين الذين عاشوا في جميع أنحاء الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم.

ومع عودة مقاتلي تنظيم داعش الأجانب إلى أوطانهم، ينبغي لوحدات جرائم الحرب في النيابات العامة أن تعطي الأولوية، كجزء من استراتيجية الادعاء العام الخاصة بها، للتحقيق مع الأفراد الذين عملوا مع ديوان القضاء والمظالم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بتجميع أسماء أعضاء الديوان الموجودين في الوثائق للمساعدة في تعزيز جهود المساءلة من هذا النوع.

وتشير الوثائق التي حصل عليها المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى أن الديوان كان يتمتع بسلطة أكبر بكثير مما أشارت إليه بحوث سابقة أو مما أعلنه التنظيم نفسه. وبالتالي، ينبغي أن يركّز أولئك الذين يسعون إلى فهم منظومة حكم التنظيم وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش، على دور ديوان القضاء والمظالم والأفراد العاملين فيه. وتقع على عاتق قيادة الديوان وأعضائه مسؤولية كبيرة عن أنظمة سوء المعاملة في ظل التنظيم، وبالتالي يستحقون المزيد من التحقيق والمحاكمة.

46 المصدر السابق، صفحة 169.

47 انظر عموماً للجدران آذان، الهامش 4 أعلاه.

الملاحق

الملحق-1

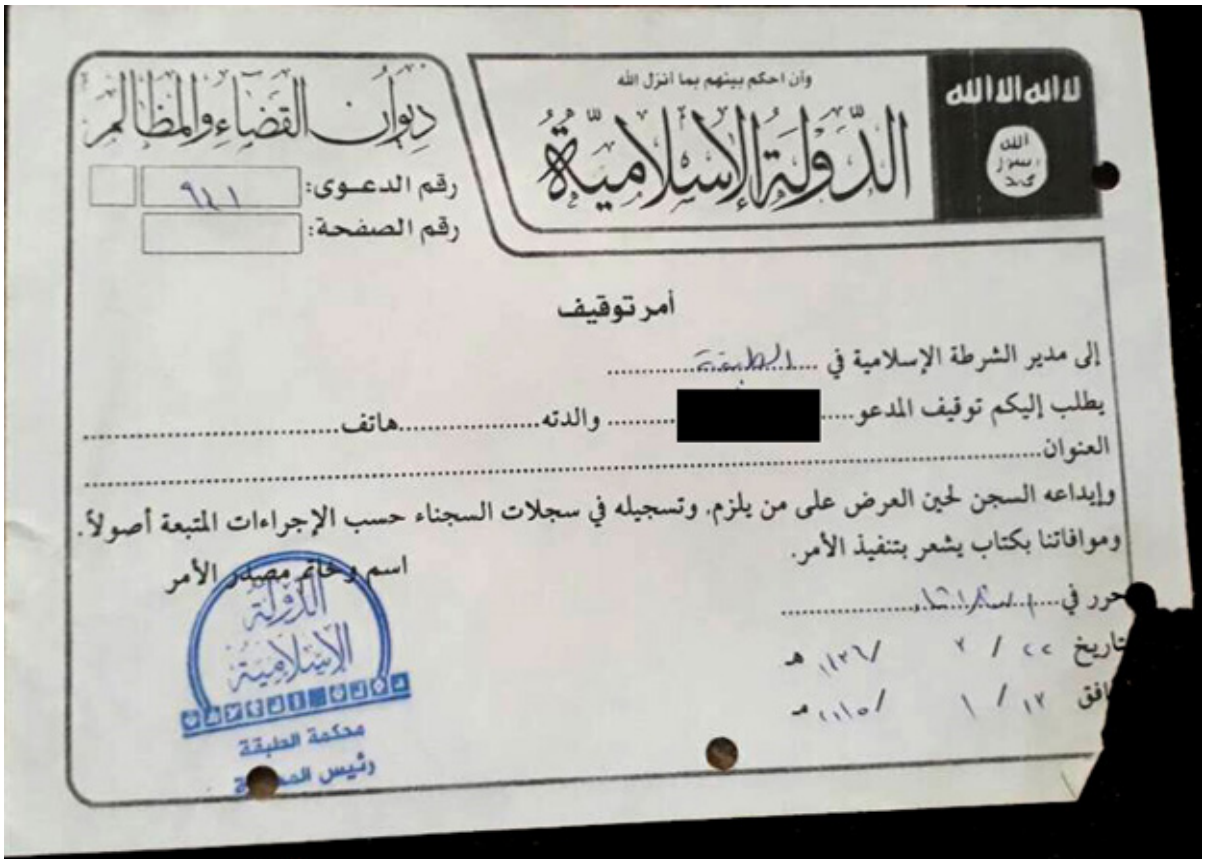

لا اله الا الله
محمد رسول الله
وأن احكم بينهم بما أنزل الله
الدولة الإسلامية
ديوان القضاء والمظالم
رقم الدعوى: ٩٤١
رقم الصفحة:

أمر توقيف

إلى مدير الشرطة الإسلامية في ...الطبقة...

يطلب إليكم توقيف المدعو..... [redacted] ..... والدته.....هاتف.....

العنوان.....

.....

وإيداعه السجن لحين العرض على من يلزم، وتسجيله في سجلات السجناء حسب الإجراءات المتبعة أصولاً.

وموافاتنا بكتاب يشعر بتنفيذ الأمر.

اسم وختم مصدر الأمر

الدولة الإسلامية
محكمة الطبقة
رئيس المحكمة

حرر في...../...../١٤٣٥

تاريخ ٢٢ / ٢ /١٤٣٦ هـ

الموافق ١٢ / ١ /٢٠١٥ م

الملحق-2

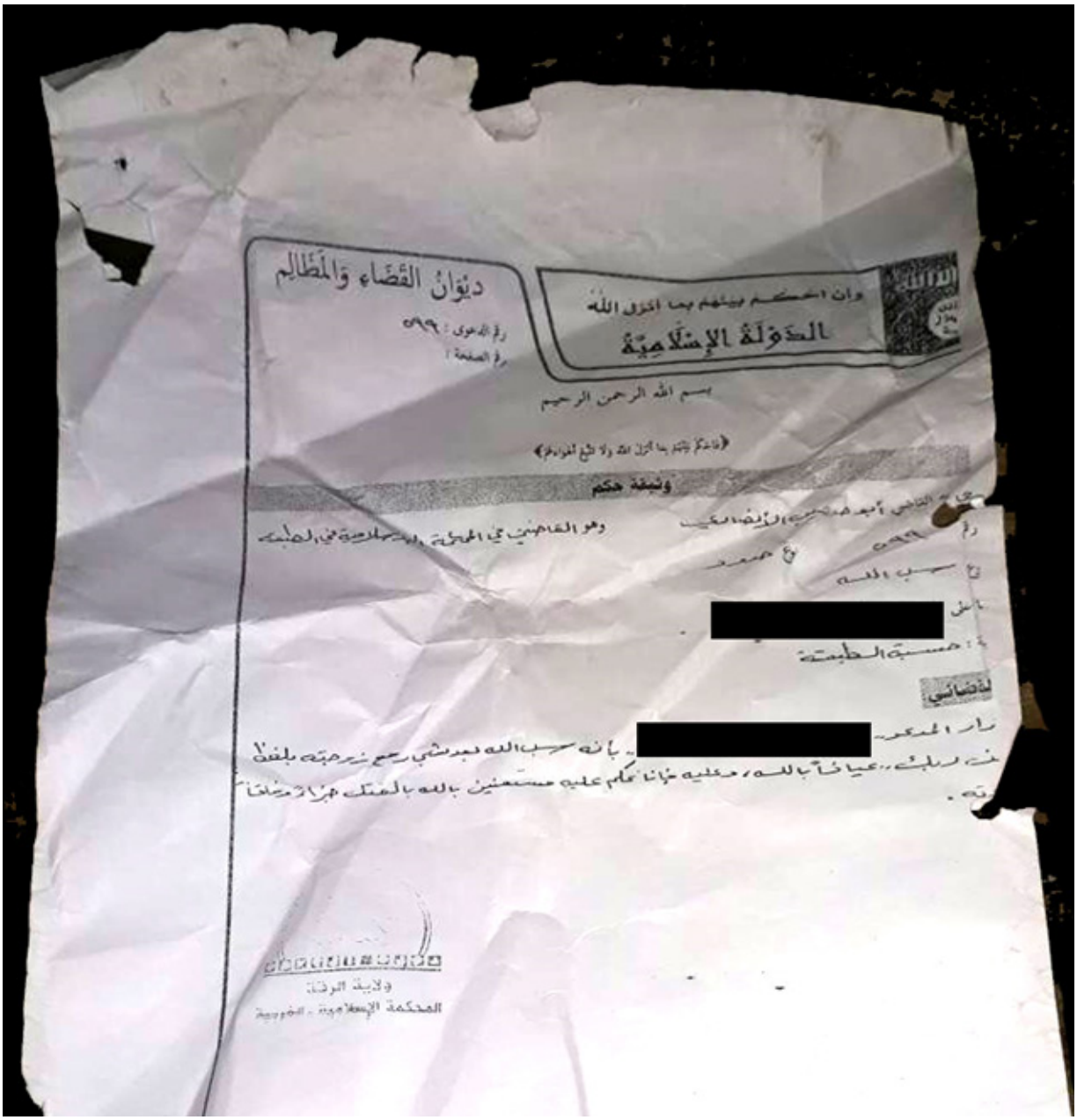

وان احكم بينهم بما انزل الله

الدَّوْلَةُ الإِسْلَامِيَّة

ديوان القضاء والمظالم

رقم الدعوى : ٥٩٩

رقم الصفحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم﴾

وثيقة حكم

وهو القاضي في المحكمة الشرعية الإسلامية في الطبقة

رقم ٥٩٩

[redacted]

: حسبة الطبقة

القضائي:

[redacted] بانه سب الله تعالى شيء حقير تافه

ولاية الرقة

المحكمة الإسلامية - الشرعية

المركز السوري للعدالة والمساءلة

الملحق-3

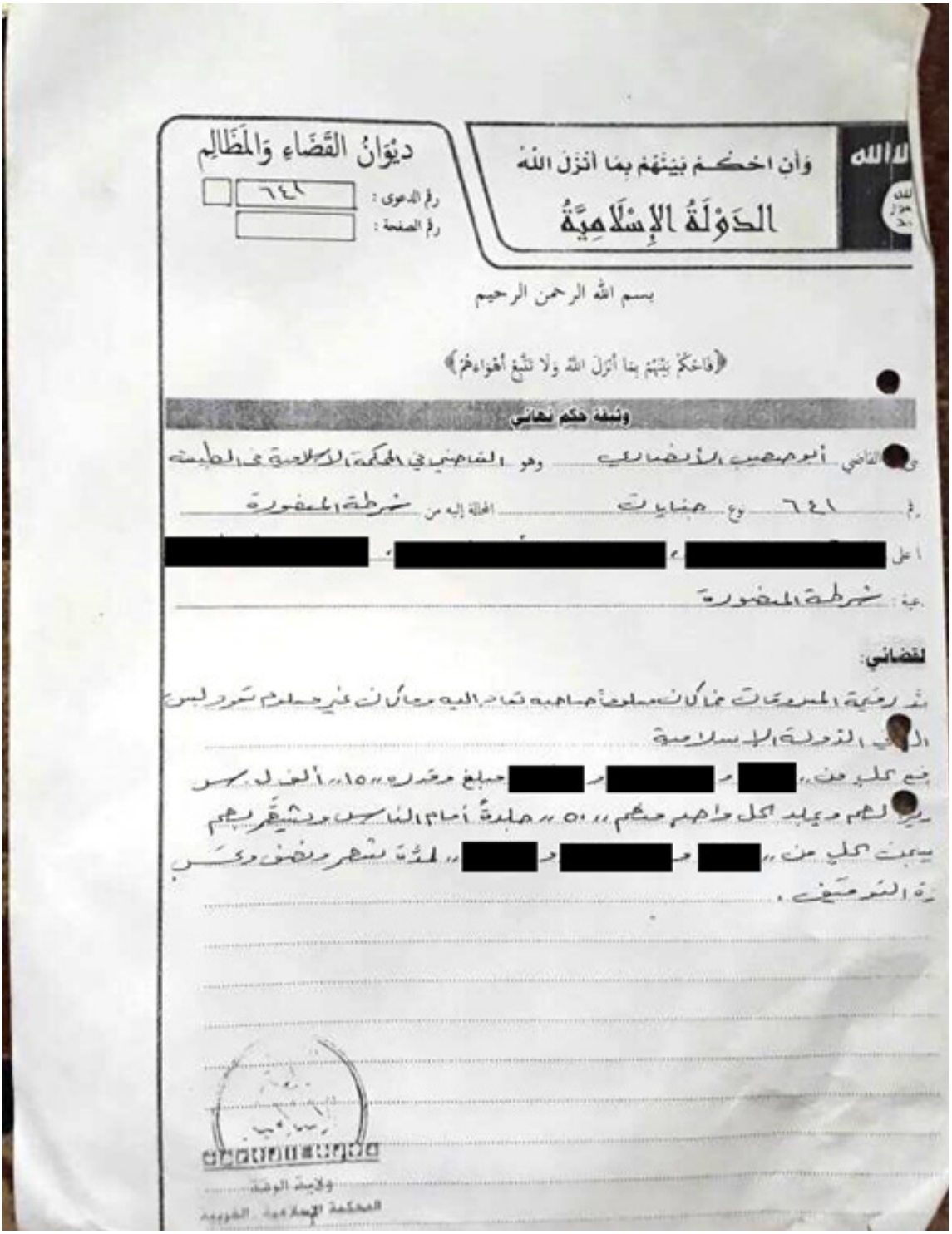

لا إله إلا الله

وأن احكم بينهم بما أنزل الله

الدَّوْلَةُ الإِسْلَامِيَّةُ

ديوَانُ القَضَاءِ وَالمَظَالِم

رقم الدعوى: ٦٤١

رقم الصفحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم﴾

وثيقة حكم نهائي

القاضي أبو مصعب الأنصاري ... وهو الشاهين في المحكمة الإسلامية في الطبقة

رقم ٦٤١ ... وع جنايات ... المحالة إليه من شرطة المنصورة

[redacted] ... [redacted] ... [redacted]

عبة: شرطة المنصورة

لقضائي:

بعد رؤية المستندات فإن كان ملزوماً أحاديه تعاد إليه وإن كان غير ملزوم تسود لبس

الدولة الإسلامية

فيما كلف من [redacted] ... [redacted] ... [redacted] ... مبلغ مقدره ١٥٠٠ ألف ل.س

يدفعها ويدفع كل واحد منهم ٥٠٠ خمسمائة ألف ل.س ويشهر بهم

يعاقب كلي من [redacted] ... [redacted] ... [redacted] ... لمدة شهر ونصف وغرب

زة التعزير.

ولاية الرقة

المحكمة الإسلامية العليا

الملحق-4

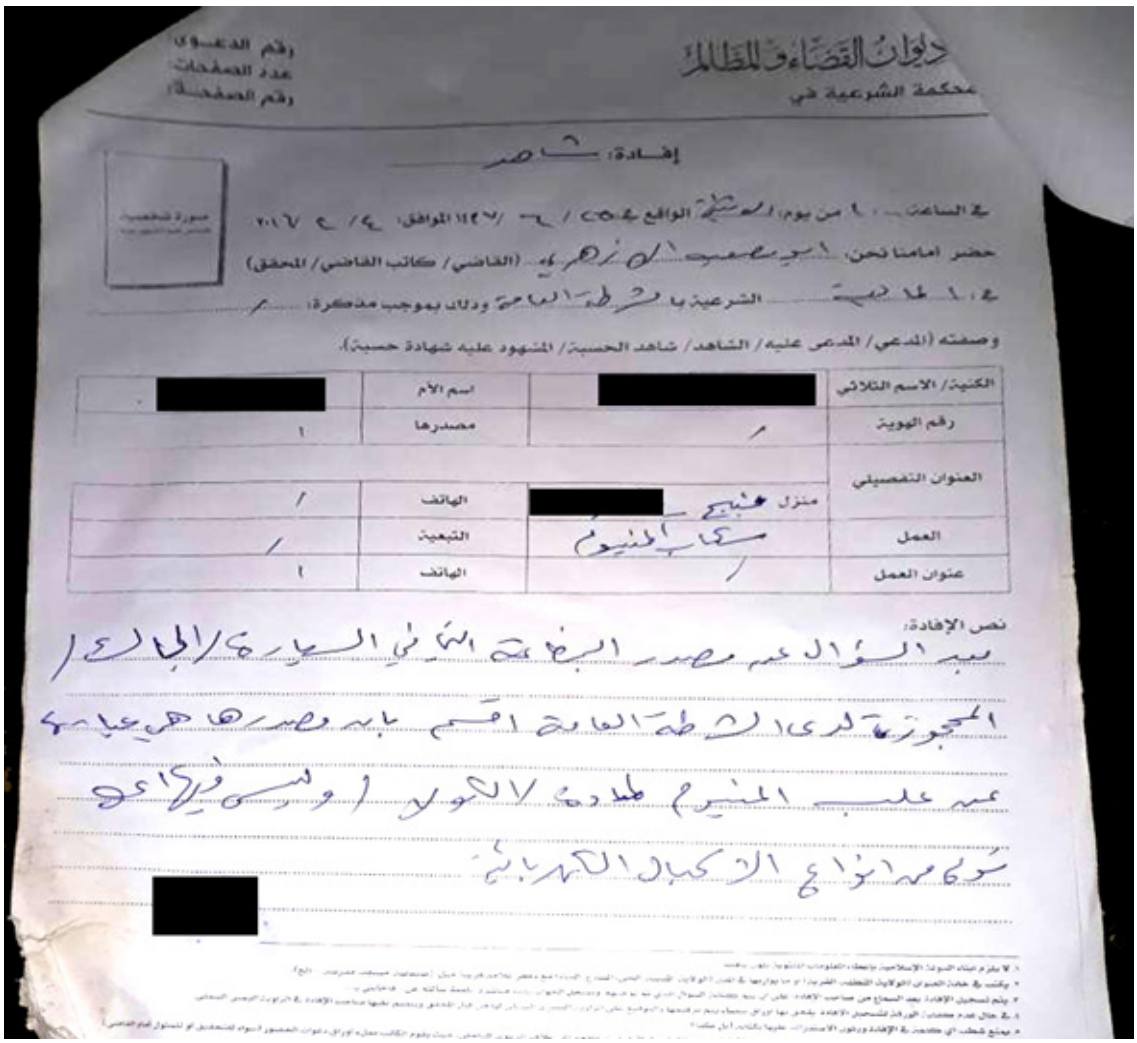

ديوان القضاء والمظالم
محكمة الشرعية في

رقم الدعوى
عدد الصفحات
رقم الصفحة

إفادة: شاهد

في الساعة ... من يوم الاثنين الواقع في ٥/ ٦/ ١٤٣٧ الموافق ٤/ ٤/ ٢٠١٦
حضر امامنا نحن: ابو محمد الازهري (القاضي/ كاتب القاضي/ المحقق)
في: ... الشرعية بـ شرطة الباحة وذلك بموجب مذكرة: /
وصفته (المدعي/ المدعى عليه/ الشاهد/ شاهد الحسبة/ المشهود عليه شهادة حسبة).

الكنية/ الاسم الثلاثي	[redacted]	اسم الأم	[redacted]
رقم الهوية	/	مصدرها	/
العنوان التفصيلي	منزل [redacted] شبيح	الهاتف	/
العمل	مكتب المشوم	التبعية	/
عنوان العمل	/	الهاتف	/

نص الإفادة:
بسبب السؤال عن مصدر البطاقة الثانية السارية / الجالب / المجوزة لدى الشرطة الباحة اقسم بالله مصدرها هي عبارة عن عقد المشروع طلبات الاجور / وليس فيها عقد سوى مع انواع الاسبال الكهربائية [redacted]

المركز السوري للعدالة والمساءلة

الملحق-5

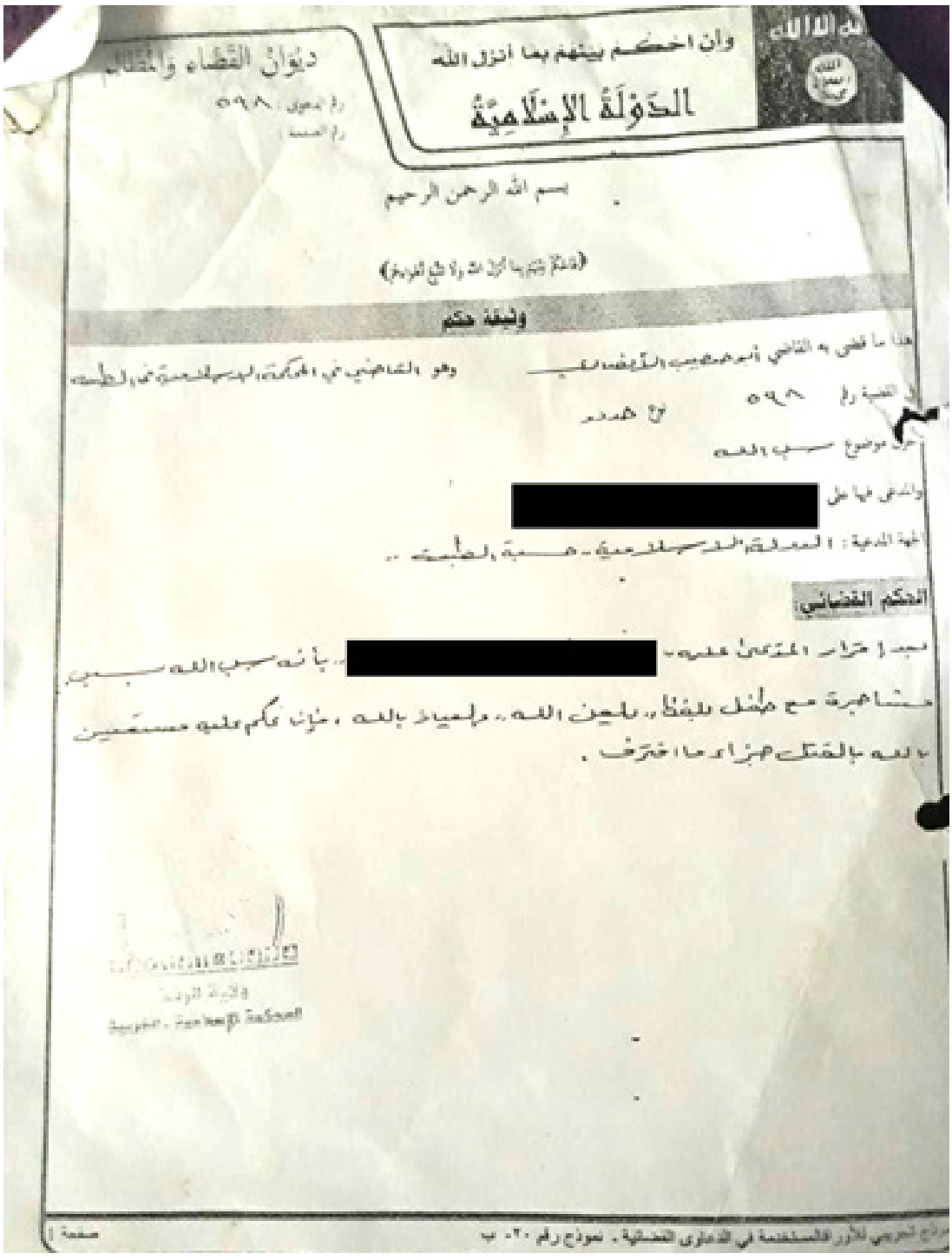

لا إله إلا الله

وأن احكم بينهم بما أنزل الله

الدَّوْلَةُ الإِسْلَامِيَّةُ

ديوان القضاء والمظالم

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة حكم

الحكم القضائي:

صفحة 1

نموذج تحريري للأوراق المستخدمة في الدعاوى القضائية. نموذج رقم ٢٠- ب

جميع الحقوق محفوظة للمركز السوري للعدالة والمساءلة

كانون الثاني/يناير 2020

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكوّنات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير ألغراض التدريس أو البحث أو ألي أغراض أخرى غري تجارية، مع إسناد مناسب. وال يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من أألشكال ألغراض تجارية دون الحصول عىل إذن رصيح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة